الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/RES/49/93
1 February 1995

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والأربعون
البند ٨٧ (ج) و (د) من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (A/49/727/Add.2)]

٩٣/٤٩ - التدفقات الصافية والنقل الصافي للموارد بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو

إن الجمعية العامة،

إذ تؤكد من جديد قراريها د إ - ٣/١٨ المؤرخ ١ أيار/مايو ١٩٩٠ الذي يتضمن مرفقه الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية، و ١٩٩/٤٥ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ الذي يتضمن مرفقه الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع،

وإذ تشير إلى قراريها ٢٣٢/٤٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ بشأن اتجاهات نقل الموارد إلى البلدان النامية ومنها وأثرها على النمو الاقتصادي والتنمية المطردة في تلك البلدان، و ١٧٨/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ بشأن النقل الصافي للموارد بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو،

وإذ تشير أيضا إلى قرارها ١٩٧/٤٣ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ وإلى جدول أعمال القرن ٢١[(١)]، الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، اللذين يتناولان الوفاء بالالتزام المتفق عليه دوليا فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية،

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣ - ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢ (A/CONF.151/26/Rev.1 (Vol.I وVol.I/Corr.1 وVol.II وVol.III وVol.III/Corr.1)) (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويبان)، المجلد الأول: القرارات التي اتخذها المؤتمر، القرار ١، المرفق الثاني.

وإذ تحيط علما بـ "دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم، ١٩٩٤"[٢] ولا سيما الفصل الرابع منها المعنون "عمليات النقل الدولي للموارد والتنمية المالية"، وتقرير الأمين العام عن النقل الصافي للموارد بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو[٣]،

وإذ تسلم بالمسؤولية التي تقع على عاتق المجتمع الدولي عن تقديم دعم قوي للجهود التي تبذلها البلدان النامية لحل مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة من خلال تهيئة بيئة اقتصادية دولية مواتية،

وإذ تلاحظ أن تدفقات رأس المال إلى البلدان النامية المستوردة لرؤوس الأموال قد ازدادت ازديادا شديدا وأن النقل الصافي للموارد إليها اتسم بالايجابية على مدى السنوات الأربع الماضية ووصل إلى أعلى مستوى مسجل له حتى الآن، وإذ تلاحظ أيضا أن أكثر عناصر هذا التطور دينامية هو رأس المال القصير الأجل، بما في ذلك إعادة رؤوس الأموال إلى الوطن والاستثمار المباشر الأجنبي،

وإذ تلاحظ كذلك أن الزيادة في نقل الموارد المالية من البلدان المتقدمة النمو لم يستفد منها إلا عدد محدود من البلدان النامية،

وإذ تلاحظ أن المسلك المتبع في المستقبل للنقل الصافي للموارد إلى البلدان النامية يعتمد على بيئة اقتصادية دولية داعمة وموجهة للنمو وعلى سياسات اقتصادية داخلية سليمة،

وإذ تلاحظ أيضا أن الموارد اللازمة لتمويل الاستثمار لأغراض التنمية استفادت من حدوث زيادة كبيرة في حصائل الصادرات في عدد كبير من البلدان النامية،

وإذ تلاحظ بقلق أن البلدان النامية ما زالت تعاني من تدهور معدلات تبادلها التجاري، مما أدى إلى خفض الموارد المتاحة لنمو اقتصادها وتنميتها، وفي هذا السياق فإن معدلات التبادل التجاري في البلدان التي تعتمد على تصدير بضع سلع أساسية تصبح أقل استقرارا،

وإذ تؤكد أن لتحركات رأس المال الخاص قصير الأجل طابعها الذي لا يمكن التنبؤ به، وأن هذه التحركات تخضع بصفة خاصة لتغيرات أسعار الفائدة وغير ذلك من التقلبات الممكنة في البيئة الاقتصادية الداخلية والدولية،

وإذ تلاحظ أن النقل الصافي للموارد في التسعينات من مؤسسات بريتون وودز إلى البلدان النامية كان سلبيا بالأرقام الحقيقية، على الرغم من أنه كان إيجابيا إلى بلدان في أفريقيا وإلى بعض البلدان في آسيا، وإذ تلاحظ أيضا أن النقل الصافي للمصارف الإقليمية مجتمعة كان إيجابيا في التسعينات،

---

(٢) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.94.II.C.1 والتصويب.

(٣) A/49/309.

وإذ تلاحظ كذلك تقلص المستوى العام للمساعدة الإنمائية الرسمية مؤخرا،

وإذ يقلقها استمرار عدم كفاية الموارد اللازمة لمعظم البلدان النامية على مدى العقد الماضي من أجل تحقيق نموها الاقتصادي المطرد وتنميتها المستدامة،

وإذ تشير إلى النجاح الذي توجت به الدورة الثامنة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وإلى روح التعاون المتعدد الأطراف التي سادت المؤتمر، الأمر الذي انعكس في وثيقته الختامية المعنونة "شراكة جديدة من أجل التنمية: التزام كرتاخينا[٤]"،

وإذ تلاحظ أن الإنجاز التاريخي المتمثل في اختتام جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف يُتوقع له أن يعزز الاقتصاد العالمي ويؤدي إلى مزيد من الاستثمار في التجارة ومن العمالة ونمو الدخل في جميع أنحاء العالم،

وإذ ترحب بالتغذية العاشرة لموارد المؤسسة الإنمائية الدولية، على الرغم من أنها لم تؤد إلى زيادة في الالتزامات مقارنة بالتغذية التاسعة،

وإذ تضع في اعتبارها ضرورة قيام جميع البلدان، لا سيما البلدان الصناعية الرئيسية التي لها ثقل هام في مجال التأثير على النمو الاقتصادي العالمي والبيئة الاقتصادية الدولية، بمواصلة جهودها لتعزيز النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة والحد من الاختلالات والتعاون مع البلدان النامية بحيث تعزز قدرتها على معالجة مشاكلها الرئيسية وتخفيف حدتها في ميادين النقد والتمويل وتدفق الموارد والتجارة والسلع الأساسية والمديونية الخارجية،

وإذ تلاحظ أن مؤتمر قمة البلدان الصناعية الرئيسية السبعة الذي عقد في نابولي بإيطاليا في الفترة من ٨ إلى ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٤[٥] والاجتماعات السنوية لمؤسسات بريتون وودز التي انعقدت في مدريد في الفترة من ٤ إلى ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، قد سلمت بالحاجة إلى تدفقات الموارد الخاصة والرسمية إلى البلدان النامية،

١ - تؤكد الحاجة إلى تعزيز الجهود لضمان تدفق موارد كبيرة من أجل النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة في البلدان النامية، واضعة في الاعتبار ما يلي:

---

(٤) أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الدورة الثامنة، كرتاخينا دي انديا س، كولومبيا، ٨ - ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٢، التقرير والمرفقات (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.II.D.5)، الجزء الأول، الفرع ألف.

(٥) انظر A/49/228-S/1994/827، المرفق الأول.

(أ) ينبغي أن تنظر البلدان المتقدمة النمو في زيادة التدفقات المالية إلى البلدان النامية بهدف مساعدتها في الجهود التي تبذلها بغية التنويع والتكيف الهيكلي وتيسير نموها الاقتصادي المطرد وتنميتها المستدامة من خلال أمور منها توسيع الائتمانات المتعددة الأطراف وتعزيز الاستثمار المباشر الأجنبي وزيادة الموارد التساهلية التي لا تمثل ديونا؛

(ب) ينبغي أن تعزز حكومات البلدان المتقدمة النمو وغيرها من البلدان القادرة تدفقا كافيا من الموارد إلى البلدان النامية؛ وينبغي أن توافق البلدان المتقدمة النمو، التي أكدت من جديد التزامها ببلوغ هدف الأمم المتحدة المقبول المتمثل في تخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية، إذا لم تكن قد بلغت ذلك الهدف بعد، على زيادة برامج معونتها لأجل تحقيق ذلك الهدف بأسرع ما يمكن؛ وينبغي أن يطلب تمويل جديد إضافي كبير للتنمية المستدامة ولتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١؛

(ج) ينبغي أن تسعى البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو، من أجل زيادة فعالية المساعدة الإنمائية، إلى تحقيق شراكة حقيقية تضم، في جملة أمور، الملكية والمشاركة ذات القاعدة العريضة في البلدان المتلقية، وتنفيذ سياسات اقتصادية داخلية تصمم حسب الظروف المحلية، والإدارة الفعالة، وشفافية المؤسسات، وقدرات مؤسسية قوية، بما في ذلك على المستوى المحلي؛

(د) هناك حاجة في الكثير من البلدان النامية، التي يشكل فيها عبء الدين وخدمة الدين عائقا كبيرا أمام تنشيط النمو والتنمية، إلى تحقيق مزيد من التقدم نحو تخفيف عبء الديون الخارجية الذي تنوء به هذه البلدان؛

(هـ) ينبغي أن تبذل جميع البلدان، وفقا لظروفها المحددة، جهودا على الصعيد الوطني لتنفيذ سياسات التكيف الهيكلي والإصلاحات المؤدية إلى تدفق الموارد الخارجية، بما في ذلك القوانين المناسبة لتعزيز استثمار رؤوس الأموال الخاصة الأجنبية وإيجاد إطار منفتح للتجارة الدولية؛

(و) ينبغي أن تنفذ الحكومات تنفيذا تاما اتفاقات جولة أوروغواي، بما فيها الأحكام المحددة الخاصة بالبلدان النامية الواردة في الوثيقة الختامية المتضمنة نتائج جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف[٦]، الموقعة في الاجتماع الوزاري للجنة المفاوضات التجارية المعقود في مراكش، بالمغرب، في الفترة من ١٢ إلى ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٤، وأن تدعم نظاما تجاريا متعدد الأطراف يكون منفتحا حرا منصفا وغير تمييزي ويستند إلى قواعد ثابتة من شأنه أن يحسن إمكانية الوصول إلى أسواق جميع البلدان، لا سيما وصول صادرات البلدان النامية بحيث يضمن نموها الاقتصادي المطرد وتنميتها المستدامة؛

(٦) انظر: الصكوك القانونية المتضمنة نتائج جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، التي حررت في مراكش في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٤ (منشورات أمانة مجموعة غات، رقم المبيع GATT/1994-7)، المجلد ١.

(ز) ينبغي أن يواصل منتجو السلع الأساسية الفردية ومستهلكوها استكشاف الطرق والوسائل الكفيلة بتعزيز التعاون فيما بينهم والنظر في الاشتراك بصورة فعالة في الاتفاقات والترتيبات الدولية المتعلقة بالسلع الأساسية التي تراعي اتجاهات السوق وذلك بغية تحقيق تعاون دولي أكفأ في مجال السلع الأساسية؛

(ح) ينبغي أن تواصل البلدان النامية تعزيز جهودها في مجال التنويع الرأسي والأفقي بغية زيادة قواعد صادراتها، وفي هذا السياق ينبغي تقديم المساعدة إليها لتمكين البلدان التي لم تصل بعد إلى هذه المرحلة من خلق الظروف المواتية لاجتذاب رأس المال الأجنبي؛

(ط) ينبغي أن تتعاون جميع الحكومات، ولا سيما حكومات البلدان المتقدمة النمو، تعاونا أوثق لتعزيز نظام مالي دولي يساعد بدرجة أكبر على تحقيق نمو اقتصادي مستقر ومطرد عن طريق جملة أمور منها تحقيق درجة أعلى من الاستقرار في الأسواق المالية وتقليل خطر حدوث أزمات مالية وزيادة استقرار أسعار الصرف وتثبيت أسعار حقيقية منخفضة للفوائد والسعي إلى ذلك في الأجل الطويل، وتقليل عدم الاستقرار في التدفقات المالية؛

(ي) ينبغي أن تتخذ جميع الحكومات، ولا سيما حكومات البلدان المتقدمة النمو، التدابير الملائمة لإيجاد بيئة اقتصادية دولية مواتية؛

(ك) ينبغي أن تسعى جميع الحكومات، ولا سيما حكومات البلدان المتقدمة النمو، إلى تعزيز فعالية المراقبة المتعددة الأطراف الرامية إلى تصحيح الاختلالات القائمة الخارجية والضريبية من أجل توسيع نطاق التجارة المتعددة الأطراف والاستثمار الأجنبي، ليشمل بصورة خاصة البلدان النامية؛ وفي هذا الصدد، ينبغي تشجيع البلدان النامية على الاشتراك بصورة أكثر فعالية؛

(ل) ينبغي أن ينظر في وسائل تنسيق سياسات الاقتصاد الكلي بفعالية في محافل مختصة متعددة الأطراف عريضة القاعدة؛

(م) ينبغي أن ينظر المجتمع الدولي في وسائل التصدي، حسب الاقتضاء، وبالتعاون مع الحكومات الوطنية، لما للخروج المفاجئ لرأس المال الخاص من البلدان النامية من آثار سلبية يحتمل أن تمس برامجها الإنمائية؛

٢ - تطلب إلى الأمين العام أن يواصل رصد التطورات الحاصلة في مجال التدفقات الصافية والنقل الصافي للموارد بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو، وأن يستعين بجميع التقارير ذات الصلة،

التي من قبيل التقارير التي يقدمها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمصارف الإقليمية، وأن يقدم تقريرا عن ذلك في إطار دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم، ١٩٩٥، كما تطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين عن تنفيذ هذا القرار.

الجلسة العامة ٩٢
١٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٤